أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

وحق العودة ووكالة الغوث
والمعاملة الدولية للمشكلة

الباب الخامس

تناول موضوع اللاجئين والنازحين في اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨/٩/١٧

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

تطور الصراع العربي الإسرائيلي منذ حرب ١٩٤٨ (١)

مرت العمليات العسكرية بين الجيوش العربية وإسرائيل بالمراحل التالية :

- بدء المعارك القتالية ودخول الجيوش العربية فلسطين فى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ .
- قتال الأسابيع الأولى (١٥ مايو – ١١ يونيو) ١٩٤٨ .
- الهدنة الأولى (١١ يونيو – ٧ يوليو) ١٩٤٨ .
- قتال الأيام العشرة (٨ يوليو – ١٨ يوليو) ١٩٤٨ .
- القتال الثانى (١٩ يوليو – ٣٠ نوفمبر) ١٩٤٨ .

وتمت اتفاقيات الهدنة فى جزيرة رودس بين الجيوش العربية وإسرائيل كالتالى:

- الهدنة المصرية – الإسرائيلية ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩ .
- الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية ٢٣/ ٣/ ١٩٤٩ (فى الناقورة) شمال إسرائيل .
- الهدنة الأردنية – الإسرائيلية ٤/ ٤/ ١٩٤٩ .
- الهدنة السورية – الإسرائيلية ٢٠/ ٦/ ١٩٤٩ .

وقامت إسرائيل بعد ذلك بعدوانها على الأراضي المصرية والسورية والفلسطينية في صباح يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ مدعية أنها تقوم بضربة استباقية إجهاضية لهجوم (مصري – سوري) وشيك على أراضيها وقد صدر قرار عن مجلس الأمن (القرار

(١) فلسطين تاريخها وقضيتها – المرحلة الثانوية ص ١٢٠.

الشهير ٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ بعد خمسة شهور ونصف من بدء الهجوم الإسرائيلي).

ونتج عن هذا العدوان احتلال شبه جزيرة سيناء بالكامل وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري ، وقد حاولت مصر بكل الوسائل الدبلوماسية الاستجابة لكل المبادرات الدولية والغربية لإزالة الاحتلال إلا أن هذه الجهود السلمية لم تنجح وأدركت مصر ضرورة اللجوء إلى العمل العسكري .

وفي يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وهو (يوم كيبور أو عيد الغفران عند الشعب اليهودي) قامت مصر وسوريا في نفس الوقت ببدء حرب على الاحتلال الإسرائيلي ، إلا أن حرب أكتوبر لم تكن حرب تحريرشاملة نظراً لعدم كفاية السلاح وكفاية الدعم العربي ولعوامل أخرى كثيرة ، إلا أنها كانت حرب تحريك في الموقف . وبالرغم من أن الجيش المصري نجح في سيمفونية خالدة في عبور أكبر مانع مائي في التاريخ (قناة السويس) وحطم أكبر خط دفاعي عرفته الحروب الحديثة (خط بارليف) وتقدمت القوات المصرية إلى أقصى مدى يمكن لها أن تبلغه في سيناء تحت حماية الصواريخ المصرية ودون أن تتجاوز مداها .

وفي المقابل قام الجيش الإسرائيلي بعبور القناة إلى الغرب في ثغرة الدفرسوار بين الجيشين الثالث والثاني وحوصر الجيش الثالث في سيناء بناء على رصد الأقمار الصناعية الأمريكية لتحركات الجيش المصري فى سيناء ، ولم يكن هذا التحريك للوضع العسكري كافياً من وجهة نظر إسرائيل للدخول في مفاوضات مع مصر وسوريا للانسحاب من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ .

دعوة الرئيس أنور السادات لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط

وفي يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وبعد عشرة أيام من بدء حرب أكتوبر وفي الوقت الذي كانت فيه القوات المسلحة المصرية في أوج مجدها وانتصاراتها ، وقبل أن تحدث عملية الثغرة التي قادها شارون غرب القناة ، ألقى الرئيس أنور السادات خطاباً في مجلس الأمة أعلن فيه لأول مرة عن « فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام » ضمن مبادرة عرضها للسلام من خمس نقاط منها :

التزام مصر بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (وهذا ضمنياً قد يعني قرار التقسيم رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ ويعني ضمنياً أيضاً الاعتراف بإسرائيل) .

استعداد مصر للقبول بوقف إطلاق النار .

استعداد مصر لحضور مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة لوضع قواعد السلام في المنطقة وذلك فور الانسحاب الإسرائيلي .

وكانت هذه أول مرة يتم فيها طرح مناقشة القضية تحت إشراف دولي ، وفي ليلة ٢١/ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ الذي دعا فيه جميع الأطراف في القتال إلى وقف إطلاق النيران وأن يبدأ فور ذلك تنفيذ القرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ وأن تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

وهكذا أضاف مجلس الأمن إلى قراره ٢٤٢ الذى أصدره عقب قيام حرب يونيو ١٩٦٧ وأكد عليه مرة ثانية عقب حرب ١٩٧٣ و أضاف بعدًا جديدًا وهو أن يتم تنفيذه من خلال مفاوضات تتم تحت الإشراف الملائم تاركًا للأطراف التوصل إلى تحديد هذا الإشراف .

وبخطاب الرئيس أنور السادات فقد تهيأت الساحة الدولية لأول مرة لعقد مؤتمر دولى لمناقشة العلاقات العربية – الإسرائيلية وهو ما أدى إلى انعقاد مؤتمر جينيف ١٩٧٣ بعد بدء الحرب الناجحة التى عبر فيها الجيش المصري في ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ بحوالى شهرين ونصف .

مؤتمر جينيف ١٩٧٣/١٢/٢١

تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وبعد اتصالات مكثفة ومذكرة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قام (كورت فالدهايم) سكرتير عام الأمم المتحدة بتوجيه الدعوة يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ إلى كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل لحضور المؤتمر الذي عقد في ٢١ ديسمبر في مقر قصر الأمم في جينيف بسويسرا.

وفي اليوم المحدد افتتح (كورت فالدهايم) الجلسة الافتتاحية فى الساعة الحادية عشرة متأخراً أربعين دقيقة عن الموعد المحدد بسبب أزمة وقعت في اللحظة الأخيرة حول جلوس الوفود داخل قاعة المؤتمر. وقد جاء ترتيب جلوس الوفود على أساس سباعي (على شكل V) يترأسه السكرتير العام للأمم المتحدة وإلي يمينه الوفد المصري ثم الوفد الأمريكي ثم الوفد الأردني أما إلى يسار السكرتير العام فقد جلس الوفد الإسرائيلي ثم الوفد السوفيتي ، ثم مائدة الوفد السوري الذى ظلت مقاعده خالية ولم يحضر المؤتمر.

وقد عقد المؤتمر ٣ جلسات يومي ٢١ و ٢٢ ديسمبر تحدث فيها بعد السكرتير العام (أندريه جروميكو) وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، ثم (هنرى كيسنجر) وزير خارجية الولايات المتحدة ، ثم (إسماعيل فهمي) وزير خارجية مصر ، ثم (زيد الرفاعي) رئيس الوفد الأردني ، وكان آخر المتحدثين (أبا إيبان) وزير خارجية إسرائيل الذي أعلن أن إسرائيل لن تتخلي عن كل الأراضي العربية من أجل ما وصفه « بتأمين حدود آمنة لها » وقال إنه بالنسبة للفلسطينيين فإن دولتهم ينبغي أن

تقام في الأردن بعد تسوية مشكلة الأراضي ، كما أعلن أن إسرائيل لن تعيد القدس العربية إلى الأردن ، وفي يوم السبت ٢٢ / ١٢/ ١٩٧٣ انتهي مؤتمر السلام في جنيف ولم يعد للاجتماع بعد ذلك .

ملاحظات على مؤتمر جينيف :

استبعاد الفلسطينيين من الاشتراك فيه نتيجة إصرار إسرائيل على أن هذا المؤتمر جاء تنفيذاً للقرار ٢٤٢ وأن الفلسطينيين لا علاقة لهم بهذا القرار ، ومن ثم فإنه ليس لدي الفلسطينيين ما يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنه مع إسرائيل .وبهذا المفهوم الواضح فقد كانت القضية الفلسطينية غير مدرجة على جدول أعمال المؤتمر .

عدم اشتراك سوريا في المؤتمر .

إن كان المؤتمر قد عقد تحت الإشراف الدولي فإن الرئاسة فيه كانت مشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وفي الواقع فإن دور الأمم المتحدة كان محدوداً وكان دور سكرتيرها شكلياً .

لم يكن لأوربا أي دور في المؤتمر ولم تشترك فيه .

لم يكن للمؤتمر طريق محدد سلفاً يوضح الخطوة التالية لانعقاده وبالتالي اقتصر المؤتمر على ٣ جلسات شكلية تحدث فيها رؤساء الوفود وانتهي المؤتمر بدون أي نتيجة تذكر ، بل أن بعض الدول العربية اتهمت من حضره بالخيانة واعتبرت جلوسهم على مائدة واحدة مع ممثلي إسرائيل حتى في ظل حضور السكرتير العام للأمم المتحدة وممثلي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ما يعني قبول التفاوض مع إسرائيل والاعتراف بالكيان الصهيوني ![1]

(١) صلاح منتصر ، الطريق إلى السلام مدريد ١٩٩١ صـ١٠ .

زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس ومؤتمر مينا هاوس

تم عقب حرب أكتوبر (٦/ ١٠/ ١٩٧٣) التوصل فى ليلة ٢١ / ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ إلى القرار ٣٣٨ الذي كان ينص في أول بنوده على وقف إطلاق النار ، وقد تجمد الوضع في الجبهة العسكرية على ما هو عليه عند صدور قرار مجلس الأمن ، وكانت بعض القوات الإسرائيلية قد نجحت في اختراق المنطقة الفاصلة بين الجيشين الثاني والثالث وعبرت إلى الضفة الغربية للقناه ، وقد عقد المؤتمر الدولي في جينيف وهذه القوات الإسرائيلية في مكانها .

وقد نتج عن عبور هذه القوات الإسرائيلية أنها وضعت الجيش المصري الثالث الموجود في سيناء شرق القناة في موقف ضعيف بسبب سيطرة القوات الإسرائيلية على طرق إمداداته ، ولذلك كان من الضروري إنهاء هذا الوضع ولو باستخدام القوة لتصفية القوات الإسرائيلية غرب القناة ، خصوصاً أن الوضع الذي كانت فيه كان يمكن معه محاصرتها وإنهاؤها .

وفي ١١ يناير ١٩٧٤ «هنري كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكي إلى مصر وكان موضوع الثغرة هو أول موضوع جري بحثه مع الرئيس السادات ، وقد تم الاتفاق في أسبوع واحد – يوم ١٧ يناير – على إجراء فك اشتباك عسكري ينهي وجود القوات العسكرية الإسرائيلية التي عبرت إلى غرب القناة . وكان من بين ما قاله كيسنجر للرئيس السادات أنه إذا بدأت مصر في تصفية هذه القوات الإسرائيلية فإن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة إسرائيل ضد مصر لأنها لن تسمح مطلقاً بهزيمة

السلاح الأمريكي بسلاح سوفيتي .

وعلى الجبهة السورية تم أيضاً تحقيق فك اشتباك بعد سلسلة من الزيارات قام بها كيسنجر انتهت بتوقيع اتفاق فصل القوات في جبهة الجولان يوم ٣١ مايو ١٩٧٤ في جنيف .

ومع مرور الأيام والشهور والسنوات بدأ الإحساس بأن الأوضاع على مختلف الجبهات قد استقرت عند الخطوط التي تقف عندها القوات الإسرائيلية ، وهو وضع يرضي إسرائيل التي استطاعت تبريد الموقف الساخن في أعقاب حرب ١٩٧٣ في الوقت الذي كانت فيه القوتان العظميتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) قد راحتا تدخلان مرحلة جديدة من العلاقات التي تنهي ما بينهما من خلافات ساخنة بل والدعوة لاسترخاء عسكري في الشرق الأوسط .

وبصورة مفاجئة أعلن الرئيس الرئيس أنور السادات في خطاب افتتح به الدورة الجديدة لمجلس الأمة يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ أنه على استعداد من أجل منع تكرار الحروب ومنع إراقة أي نقطة دم أن يذهب إلى آخر الدنيا ، بل أنه على استعداد للذهاب إلى الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) نفسه ! .

وفي البداية تصور البعض أنها زلة لسان أو أنها مبالغة من رئيس يريد أن يجد حلاً للمشكلة التي سادها الركود ، ولكن الأحداث المتطورة كشفت أنها لم تكن غلطة لسان ولا مبالغة وصفية .. فبعد يوم واحد تلقي الرئيس السادات دعوة من الحكومة الإسرائيلية بزيارة إسرائيل ، وفي يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ وقف العالم على أطراف أصابعه وهو يتابع الحدث الغريب والفريد في نوعه بعد أن أتاحت الأقمار الصناعية فرصة نقله لتذاع وقائع الزيارة كاملة على الهواء وكان من أهمها الخطاب التاريخي الذي ألقاه السادات في القدس .

ونتيجة لهذه الزيارة وبعد حالة الاسترخاء التي كانت قد استراحت لها إسرائيل بدأت طاقة دفع جديدة ، ففي ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧ وجهت مصر رسمياً الدعوة إلى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأردن ولبنان وسوريا والفلسطينيين لحضور الاجتماع التحضيري لمؤتمر جينيف الدولى والذى حددت مصر مكان انعقاده في فندق مينا هاوس [١].

ورفعت أعلام جميع الدول المشتركة ، إلا أن الحضور اقتصر على مصر وإسرائيل والولايات المتحدة التي قررت عدم التوقف والمضي قدما على الطريق [٢].

(1) تحضيراً لمؤتمر دولى آخر يعقد فى جينيف (الدورة الثانية لمؤتمر جينيف).

(2) المصدر السابق صـ١١.

اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية

وفي سابقة لم تحدث من قبل دعا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في ذلك الوقت الرئيس أنور السادات ومناجم بيجن رئيس وزراء إسرائيل إلى اجتماع في كامب ديفيد وهي استراحة يمضي فيها الرئيس الأمريكي عطلته .. وكان المتصور أن يتم التوصل في يومين أو ثلاثة على الأكثر إلى اتفاق ولكن الثلاثة (كارتر والسادات وبيجين) استمر اجتماعهم ١٣ يوماً من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .. وتم في النهاية التوقيع على ما أصبح معروفاً باتفاقية كامب ديفيد . وهي عبارة عن إطار حدد فيه المجتمعون العلاقات التي يسترشدون بها عند مناقشة الموضوعين الأساسيين اللذين ثار حولهما الجدل والخلاف : موضوع الضفة الغربية وغزة ، ثم موضوع العلاقات بين مصر وإسرائيل فى إطار مخصص لكل منهما.

أما بالنسبة للعلاقات بين مصر وإسرائيل فقد شمل اتفاق إطار كامب ديفيد أن تبدأ مصر وإسرائيل التفاوض لتوقيع معاهدة سلام بينهما ، وقد تم التوصل بالفعل إلى هذه المعاهدة وتوقيعها يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ وبمقتضاها تم تحديد جدول لانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء وتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية . وقد حدث أن اغتيل الرئيس أنورالسادات فى ٦/ ١٠/ ١٩٨١ [1].

(١) المصدر السابق صـ١٣.

إطار السلام في الشرق الأوسط (كامب ديفيد ١٩٧٨/٩/١٧)

وقد ورد فيه ما يلي :

أ- الضفة الغربية وقطاع غزة

ينبغي أن تشترك مصر ، وإسرائيل ، والأردن ، وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على عدة مراحل :

خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق . ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والشامل لحل مشكلة اللاجئين .

ومن الجدير بالملاحظة أن اتفاق كامب ديفيد أول من أحدث الفرقة أو الخلخلة و التمييز بين اللاجئين وهم الذين هاجروا من فلسطين التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ و بين النازحين الذين هاجروا من فلسطين التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ (الضفة وغزة).

جدول تقريبى يبين الفرق بين النازحين واللاجئين

الاسم بالعربية	الاسم بالإنجليزية	عام الخروج	الخروج من	العودة المطلوبة إلى	الأعداد حسب العرب	مناقشة أوضاعهم فى اتفاق أوسلو ١٩٧٣
اللاجئين	REFUGEES	١٩٤٨	فلسطين بعد حرب ١٩٤٨	إسرائيل	حوالى مليون	فى المرحلة النهائية لأوسلو التى لم تبدأ
النازحين	DISPLACED	١٩٦٧	الضفة وغزه	الضفة وغزه وإسرائيل	منهم مائة ألف بمصر	بدأت فى اللجنة الرباعية لأوسلو

أوضاعهم	التقدير الإسرائيلى	القرار الخاص بهم من الأمم المتحدة	أماكن تواجدهم	الهيئة التى تختص بهم	الجنسية	اعددهم عام ٢٠٠٧
لاجئين	ليس هناك تقدير رسمى اسرائيلى لهم	قرار العودة الصادر من الجمعية العامة ١٩٤/١٩٤٨	الدول المجاورة	UNRWA	منهم من يحملون جنسيات بلاد أخري	٤,٥ مليون تخدمهم UNRWA
منهم لاجئين ثم نزحوا مرة أخرى	٣٠ ألف فرد	قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ /١٩٦٧	الضفة و غزة و سوريا ولبنان والأردن	ترعاهم أيضاً UNRWA	معظمهم لايحملون أى جنسية أخرى	- - -

ملاحظات على حقوق عودة اللاجئين في إطار كامب ديفيد

رأينا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتمت فى قرارها رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ إلى جانب حق تقرير المصير للفلسطينيين – بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وتعويض من لا يرغب في العودة منهم . وتكل الاتفاقية أمر حسم مشكلة العودة إلى الاتفاق المشترك لكافة الأطراف . فالقرار الصادر عن هذه اللجنة الرباعية بالسماح بالعودة لا يكون إلا بالإجماع ، أي لابد أن توافق عليه إسرائيل ، وهذا تقييد كبير بلا شك في حق العودة للنازحين، وعلي صلاحيات الحكم الذاتي .

أما القيد الآخر الأشد خطورة ، فهو ذلك القيد الذي يحصر من لهم حق العودة على الأقل خلال الفترة الانتقالية – على هؤلاء الذين طردوا عام ١٩٦٧ م فهو لن يشمل إذن من طردوا عام ١٩٤٨ م ، مع أن معظمهم طرد بسبب الأعمال الوحشية والقتل والتخريب التي أقامها زعماء الصهيونية غداة إقامة إسرائيل وإعلان الحرب عليها من الدول العربية ونأمل أن يصل الأطراف إلى حل آخر لهذه المشكلة من خلال مفاوضات تتسم بالعدالة ، ولا شك أن الحلول الأخرى للمشكلة كما تريدها إسرائيل لن تكون إلا في تنفيذ الاقتراح الإسرائيلي الذي عرضته مراراً ، والخاص بدمج الفلسطينيين في حياة منتجة في الدول التي يوجدون فيها ، مع منحهم التعويضات اللازمة[1] .

(1) جعفر عبد السلام : دكتور ، محمد السيد حسن داود دكتور : الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية دراسة تأصيلية على ضوء القانون الدولي والفقه الإسلامي - رابطة العالم الإسلامي - المركز العلمي للطباعة والكمبيوتر ٢٠٠٦، صـ١١٦.

وعندما كنت أعمل في فلسطين فإني سمعت بعض الآراء التي تتساءل :

هل كان من حق مصر القانوني بصفتها تدير الإقليم (قطاع غزة) لوجود جيشها فيه عقب هزيمة حرب عام ١٩٤٨ ، أن تدخل في مفاوضات باسم أهل غزة أنفسهم مع إسرائيل . وهذا التساؤل ينطبق أيضاً على الضفة الغربية والتي كانت تديرها الأردن .

أليس التفاوض المصري (بشأن قطاع غزة) والأردني (بشأن الضفة الغربية) يجعل الأرض الفلسطينية في المنطقتين عبارة عن (أرض منازع عليها) من قبل إسرائيل .

أن مصر والأردن لم تستشيرا الفلسطينيين قبل توقيع اتفاق كامب ديفيد ، لا المنظمة ولا الفلسطينيين بالداخل أو الخارج .

وحتى بفرض تغيبهم عن المؤتمر التمهيدي الذي عقد في القاهرة في مينا هاوس بناء على دعوة وجهتها مصر في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧ إلى حكومات(الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي ، الأردن ، ولبنان ، وسوريا ، الفلسطينيين) والذي جاء بناء على اتفاق كامب ديفيد في شقه الفلسطيني . فإنه لم يكن من المناسب استبعادهم فى المراحل التالية من التفاوض باعتبار أنهم أصحاب الأرض وأنهم الشعب الذى يجرى التفاوض بشأن مستقبلهم .

أن اتفاق كامب ديفيد وما تبعه من زيارة القدس ، اعتبرته إسرائيل سابقة يجب أن تقاس عليها وتحاكي من قبل بعض الدول العربية وهذا أدى إلى :

مطالبة إسرائيل لسوريا لبدء مفاوضات السلام معها أن يحضر الرئيس الأسد إلى القدس كما فعل الرئيس السادات .

التفاوض فرادي مع كل دولة أسوة بما فعلته مصر مع إسرائيل وما تلاها بين الأردن

في (وادي عربة في أكتوبر ١٩٩٤) بدلا من أن تتفاوض الدول العربية مجتمعه مع إسرائيل وتحصل على شروط أفضل من تلك التي تحصل عليها كل دولة على حدة .

أن اتفاق كامب ديفيد يتناقض مع اتفاق الدفاع العربي المشترك لأن نصوصه تجب الاتفاق المذكور ، بعدم التعرض لإسرائيل حتى لو دخلت في حرب مع إحدى الدول العربية وهو ما يحدث حالياً في عمليات إبادة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة .

بالإضافة إلى عدم ذكر الاتفاق لقرار العودة .

كما أن اتفاق الإطار المشار إليه تطرق إلى مشاركة الأردن مشاركة بديهية ومفروضة ولم يترك لها حرية الحركة وافترض موافقتها عل ما أناط الاتفاق بها من التزامات .

تطور الاتفاقات الخاصة بفلسطين بين الجانب العربى والإسرائيلى

يلاحظ الدارس أن اتفاق الإطار (Frame Work) الذى تم التوصل إليه خلال مباحثات تمت فى كامب ديفيد فى الولايات المتحدة الأمريكية برعاية الرئيس الأمريكى كارتر فى الفترة من (٥ – ١٧ سبتمبر ١٩٧٧) والذى سمى «إطار السلام فى الشرق الأوسط» لتناول تكوين كيان فلسطينى (حكم ذاتى) لبعض النواحى الإدارية والإنسانية والنظامية والذى لم يتناول أى رموز السيادة أو كيان دولة أو استقلال كان هو القاعدة والأساس فيما تلاه من اتفاقات مثل (اتفاق مدريد ١٩٩١ ، واتفاق أوسلو ١٩٩٣) وما تبعها من اقتراحات ومبادرات اعتمدت أساسا على ما ورد فى هذا الاتفاق (الإطار) بإضافة فقرة هنا وتنازل هناك من قبل هذا الطرف أو ذاك ، إلا أن اتفاق الإطار لم يتطور ليشكل اتفاق فى المباحثات التى جرت عقب التوقيع عليه من قبل مصر وإسرائيل .